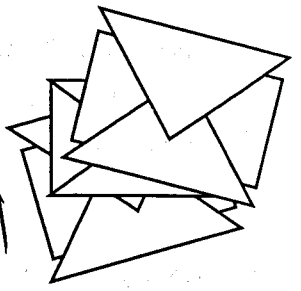

سعر المجلة بين أحمد السليماني ورئيس التحرير

تونس ١٩٩٩/٢/١٧

إلى السيد رئيس تحرير مجلة الآداب

إنه لشرف كبير لي أن أكون من مطالعي مجلة الآداب*، والشرف الأكبر أن تصلني هنا إلى بلادي رغم أني من الجنوب التونسي البعيد عن العاصمة... لكنْ من باب وضع النقاط على الحروف رأيت في العدد (٢/١ ـ ١٩٩٩) ملاحظتيْن على الأقل لا بدّ أنهما قد استرعتا انتباه غيري من القرّاء الأوفياء لهذه المجلة.*

أما الأولى: فقد ذكرتم في العدد الذي سبقه ١١ ـ ٩٨/١٢ أنكم ستنشرون قصصاً لعبد الستار ناصر، وشوقي بغدادي، وهدية حسين، وعلي القاسمي. لكنّ شيئاً من هذا لم يحصل في العدد الموالي، واكتفيتم بإعادة الوعد نفسه. فهل ستوفون بوعدكم في العدد القادم؟!

أما الثانية: فقد نشرتم في العدد الأخير قسيمةَ اشتراكٍ سنويّ، يَصْحبها حثٌّ للقراء على المبادرة بالاشتراك. وهو شيء لا غبار عليه. لكنّ المشكل يتمثّلٍ في معلوم الاشتراك (٧٥ دولاراً). كيف حسبتُم ذلك؟ أنا لم أفهم صراحةً. فأنا شخصياً أشتري كلّ عدد بدينارين ونصف (تونسي) أي حوالى دولاريْن ونصف. وإذا كانت المجلة تَصْدر ٦ مرات في السنة فإنّ ثمن الأعداد الجُمْليّ لسنة واحدة سيكون حوالى ١٥ دولاراً. وبعملية حسابية بسيطة يتبيّن لي أنّ الـ ٧٥ دولاراً، معلوم الاشتراك السنوي في مجلة الآداب*، يكفيني ٥ سنوات كاملة لاقتناء* الآداب *من السوق! هل في الأمر خطأ، أم أنّ الاشتراك تشجيعيّ؟ وإذا كان تشجيعياً أوَ يجب أن يكون مضاعفاً ٥ مرات؟...*

أحمد السليماني (سيدي بوزيد)

بيروت في ٩٩/٣/٢٢

عزيزي الأستاذ أحمد سليماني المحترم،

تحية طيبة وبعد،

فشكراً على رسالتك اللطيفة، وشكراً على صراحتك.

بخصوص ملاحظتك الأولى نحيطك علماً بأنّ هذه القصص منشورة في العدد الذي تلاه (ليتكَ صبرتَ قليلاً!). وسببُ تأخيرها يعود إلى تراكم الموادّ المرسلة أولاً، وإلى الطوارئ السياسية ثانياً (وهي في حالنا هنا: «العدوان على العراق» الذي «دفَشَ» المادة الإبداعية إلى العدد الذي تلاه، وكانت القصصُ ـ بذلك ـ كبشَ المحرقة... فعذراً لَها ولكَ).

وأما بخصوص ملاحظتك الثانية فهي صائبة، وهي تعكس اضطرابنا الحقيقيّ، وسأحاول معك أن أجد حلاً أو إجابة. المجلة خاسرة جداً. وسعرها الإفراديّ خاسر (فالمجلة يجب أن تُباع بـ ١٠ دنانير تونسيّة، لأننا نبيعها بحسم ٥٥٪ إلى شركة التوزيع ولأنّها تكلّفنا أكثر من ٥ دولارات بين تحرير وورق وطبع... وهذا غير أجرة البريد). وسبب بيعنا إيّاها بدينارين ونصف* هو أنّ القارئ التونسي فقير عامةً، وكنّا نأمل أن يشترك الموسرون قليلاً كي نعوِّض جزءاً من خسائرنا الكبير.

على كل حال، أتفضّل أن نرفع السعر الإفراديّ الى ١٠ دنانير، أو أكثر؟ أتمنى أن تجيب بما تراه مناسباً للمواطن التونسيّ.

مع سلامي ومحبتي.

سماح ادريس (بيروت)

تونس في ١٩٩٩/٥/٧

سيدي الكريم، رئيس تحرير مجلة الآداب*،*

(...) لقد أصبتُ بذهول عندما عرضتُم عليّ الحقيقيةَ المرّة، وزاد احترامي وتقديري لكم ولنضالكم من أجل البقاء في ظلّ صحافةٍ مدعومةٍ من أوكار الدعاية والدعارة الصحافية في مقابل ماء الوجه(...). صدِّقوني لم أكن أتصوّر أن تباع أحسنُ مجلة في «الوطن» العربيّ بربع ثمنها... ويُدفع الباقي من قوت أهل المشرفين عليها. أيُّ رداءة يمكن أن نصف بها هذا الزمن؟

[...]

لقد عرضتُمْ عليّ أمراً جللاً، الا وهو رأيي في رفع ثمن المجلة إلى ١٠ دنانير تونسية.. ماذا أقول، أنا الذي صادف

* ـ سيلاحظ القارئ أنّ سعر العدد بعد رسالة الأستاذ سليمان صار خمسة دنانير تونسية!

أن اكتشف الحقيقة، سوى أني مستعدّ لشرائها بأكثر من ذلك! ولعلمكم، لولا معرفتي الشخصية بالشاب الذي يعمل في كشك الصحف والمجلات بمدينة «سيدي بوزيد» لما تحصلتُ على نسختي من العدد الأخير. فقد طلبتُه على الهاتف، وأعلمني أنّ النسخ التي وصلتْ لم يبق منها سوى عدد واحد... فطلبتُ منه أن يتركه لي.. وذلك لأنني أسكن بالريف بعيداً عن المدينة.. وقد فعل مشكوراً.

سيدي

ـ ليس كل قراء مجلة الآداب يعرفون الحقيقة مثلي، ولو عرفوها لكان الأمر أهون.. وليس كل قراء الآداب بمثل مستواي الماديّ: فمنهم مَنْ هو أفضل مني ومنهم من هو أسوأ مني (لستُ غنيّاً، بل موظف، معلم، ويمكنني أن أذهب إلى المدينة متى أردتُ، ويمكنني توفيرُ ١٠ دنانير بسهولة مرّةً كل شهرين).

ـ شيء آخر، لا أستطيع أن أنصح سيادتكم برفع ثمن الآداب لأكثر من ٥ دنانير بحكم أنّ الـ ٥ دنانير هي أقلّ ورقة نقدية في تونس؛ أما دون ذلك فهي قطع نقدية معدنية (فكّة).. أي نفسانياً يمكن أن يمدّ «المستهلك» يده بورقة نقدية واحدة، فذلك أسهل عليه من أن يمدّها بورقتيْن وإنْ كان [البائع] سيُرجِع له ٩٠٪ من قيمة الورقة الثانية (...). يعني [المطلوب] شوية شطارة على القارئ!

ـ شيء ثالث: بعض الاقتراحات أذكّركم بها، لأنها لا بد أنها تدور في خاطركم: مثلاً توسيع زاوية الإشهار، واعتماد ورق متوسط الجودة...

ـ شيء رابع مهم (حسب رأيي): يجب تخصيص ولو صفحة واحدة للبريد العادي لتوضيح مثل هذه الجوانب وغيرها.. ليظل ذلك الخيطُ الرفيعُ الذي لا يُرى بين القارئ والمجلة... فعندما يَعلم القارئُ ببعض خفايا العمل وبعض خفايا المشاكل، فقد يساهم تلقائياً في حلّها... أي بصراحة (والصراحة راحة كما يقال عندنا) يجب تغيير أسلوب التواصل.

بصراحة، ورغم حداثة علاقتي بـ الآداب، فإنّني لاحظتُ أنها لا تزال تتواصل مع قرّائها بأسلوبٍ ما قبل الثمانينيات، أي عندما كان الناس يقرأون وعندما كان للثقافة مكانتُها. أعرف أنّ لكم رسالة، ولكنّ النبيّ محمداً عليه الصلاة والسلام هاجر إلى يثرب عندما لم يجد مَنْ يسمعه في مكّة! أنا لا أطلب من أسرة المجلة الحيادَ عن رسالتها لأني سوف أكون آنذاك أوّلَ مَنْ يقاطعها، بل إني أطلب منكم أن تراجعوا بعض الـ ... (لا أعرف ماذا أسميها).. يا أخي أعطيك مثلاً: صفحة خاصة بالبريد تنشرون فيها شذرات من بعض المراسلات مع ذكر اسم صاحبها... فقرة لأحد الشباب من قصة مثلاً، أو مقطع صغير من قصيدة يتوفر فيه الإبداع، للتشجيع ولكسب «الحرفاء»... أو ردّ على رسالةٍ ما توضحون فيها بعضَ الجوانب التي تخفى على القارئ.

سيدي سماح، في بعض الصحف والمجلات المحترمة نجد مثل الكلام التالي: «نصُّك فيه بعضُ جوانب الإبداع.. ننتظر منك أفضل ومرحباً بك.. الخ...». إنّ مثل هذه الأشياء تمتّن العلاقة بين القارئ والمجلة.. وتُكسبها حرفاءَ أكثر وفاءً ويُكسبها بالتالي بيعاً أكبر(...).

سيدي الكريم، الاقتراحات التي قدمتُها ليست جديدة عليكم... لكنكم مترددّون على ما أتصوّر، فتأكّدوا أنها لن تُفقد الآداب قيمتها! ولا بدّ أنّ لكم تصوّرات أخرى.. فلا تترددّوا.. وإلى الأمام. يجب ألا تضيع خمسون سنةً من الفعل والنضال.. ويجب أن تظل الآداب منارةَ العروبة نستدلّ بها في ظلام العولمة والاستبداد والتجهيل(...).

أحمد سليماني (تونس)

بيروت في ٩٩/٦/٢٣
عزيزي الأستاذ أحمد سليماني،

تحية طيبة وبعد،

فها أناذا أبعث بهذه الرسالة على صفحات مجلة الآداب، لإيماني بأنّ الأمور التي تحدّثنا عنها في رسائلنا الشخصية السابقة يجب أن تكون أموراً عامة تهمّ كل القرّاء.

حسابُك عند أحبّائنا التونسيين! رفعتُ سعر المجلة في تونس كما نصحتني. فأرجو ألا يستاؤوا منّا، وأمل أن يواصلوا شراء المجلة.

وستلاحظ أيضاً أننا اضطررنا إلى رفع الثمن في أقطارٍ أخرى. وبالرغم من هذا الرفع، فالمجلة ما زالت تُباع بأقلّ من كلفتها بكثير. لا تنسَ: نحنُ ندفع الشحن، ونحن ندفع ٥٠٪ من سعر المجلة لشركة التوزيع، ونحن الذين نعاقبَ بإتلاف النسخ المصادَرة أو غيرِ المباعة، ونحن الذين ندفع للكتّاب عند التكليف، ولا يأتينا مليمٌ واحدٌ من النظام الفلانيّ أو الأمير العلاّني ولا من منظمة «غير

حكومية» ذاتِ ارتباطاتٍ واضحةٍ وخفيّة بالإدارة الأميركية أو بالحكومات الغربية. سنرفع الثمن، وليكنْ ما يكون. تريدون مجلة مستقلّةً؟ ادفعوا جزءاً من ثمن الاستقلال! أم تريدوننا أن نصدّر أعدادنا بافتتاحيات تشيد بجلالة الملك، أو سموّ الأمير، أو فخامة الرئيس، أو سيادة الأخ القائد؟ أم تريدوننا أن نشكر مؤسسة «فورد» أو «فريدريتش ايبرت» أو... على دعمها (المجانيّ حقاً!) الذي تحوّلتْ بفضله جمعياتٌ يساريةٌ وأحزابٌ مناضلة في مصر وفلسطين و... إلى «مؤسسات مجتمع مدنيّ» منزوعةِ العصب لا تربط بين قضايا البيئة والمرأة والثقافة واللاجئين ومحو الأمية من جهة، وقضيةِ التغيير الثوريّ والتحرر من الاحتلال والإمبريالية من جهة ثانية؟

عزيزي الأستاذ أحمد

اهزأْ بكلِّ مَنْ يحاول أن يُقنعكَ بأنّ التمويل الخارجيّ (حكومياً أوْ غير حكومي) لا يؤثّر في برنامجه. فأصحابُ المشاريع الممولّة خارجياً يُمْعِنون في «التخصّص» بحجّة الأكاديمية والعمق (علماً أنّهم كانوا في السابق أوّلَ مَنْ نظّروا لعدم جواز الفصل بين الأكاديمية والتغيير السياسيّ والوطنيّ!) وينتظرون بقلقٍ وخشوعٍ عند نهاية كل عام أنباءَ قبول «المؤسسات المانحة» مشروعَهم أو رفضِه. وفي حالة الرفض ماذا تراهم سيفعلون بمكاتبهم الجديدة، وبحواسيبهم الجديدة، وبموظّفيهم الجدد، وبأثاثهم الجديد، وبسياراتهم الجديدة، وبشققهم الجديدة؟

نعم، معك حقّ، هناك فارقٌ ضخم بين سعر العدد الإفراديّ، والاشتراك السنويّ في الآداب. ولكنّ هناك مشكلة حقيقية: فنحن لا نريد أن نُرْهق كاهلَ الفرد (الذي يستطيع أن يعيش دون ثقافة ولكنه لا يستطيع أن يعيش دون طعام)، ولسنا واثقين أنّ القارئ الفرد سيشتري المجلة إذا رفعنا ثمنها أربعة أو خمسة أضعاف أو ما يوازي كلفتَها. والمُعْلِنُون في العادة يبحثون عن منابر تطبع عشرات آلاف النسخ، ونحن لم نتجاوزْ في السنوات الأخيرة طبعَ أكثر من خمسة آلاف نسخة من كل عدد.

أما باب «بريد الآداب» فها أنت تعطينا الفرصة لإحيائه.

أشكركَ مجدّداً على إتاحة الفرصة لي للحديث في أمورٍ لا بدّ أن نخصّص لها في المستقبل صفحاتٍ أطول... وربّما ملّفاتٍ موثقةً.

مع المودة

سماح إدريس (بيروت)

مساندة الإبداع العراقيّ

الأخ العزيز الدكتور سماح

(...) إنها مناسبة، أيها العزيز، أن أسجل لـ الآداب إخلاصَها لتاريخها الطويل المشرِّف، احتضاناً لقضايانا في حرية الفكر، وحرية المخَيّلة في آن واحد. إنّ الجمع بين الرصانة وروح المتابعة الحرة العميقة عَمَلٌ انجزْته هذه المجلةُ الأصيلةُ بامتيازٍ عالٍ. وأنا، هنا، أحيي بعمقٍ ومحبةٍ وقفتَكُم العظيمةَ في مساندة الإبداع العراقيّ الذي يخوض مواجهةً ماحقة مع قوى الإبادة والهمجية الأمريكية التي تستبدّ بالكون كله، وتدوس بحذائها الموحل على ضمير البشرية وقلبها وذاكرتها في كل لحظة...

علي جعفر العلاّق (الإمارات)

عاشت الأيادي!

(...)

شكراً على جهودكم في مواصلة الآداب. كل عدد جديد يعيد لي إحساسي بجمال وعبقرية الأدب والإنسان العربيّيْن!(...) عدد الآداب الخاص عن الترجمة بديع. عاشت الأيادي، ولتسلموا لنا!

سعدي سماوي (أيوا، الولايات المتحدة)

نقص في الإبداع

الأخ الكريم سماح إدريس

اسمح لي أولاً أنْ أعبّر عمّا لمستُه من اختطاط نهج متجدّد في الآداب، رأيتُ فيه غنًى وزيادةً في العمق الثقافيّ، وفي المُثاقفة أيضاً. هناك، يا سيّدي، الكثير من المثقّفين والكتّاب العرب الذين لا يجدون منبراً يسمح لهم بألا يكون رقيبُهم منهم وفيهم، جارياً في حبر أقلامهم. وذلك لأنّ التمويل الخليجيّ، للجرائد والمجلاّت والفضائيات، قد قلّص إلى حدٍّ بعيد إمكانية أن يَكتب الكاتبُ دون هذا الرقيب الخفيّ الحريص. لكنّني أرى في الآداب ـ آخذاً بعين الاعتبار ظلم المقارنة بينها وبين مؤسسات كبرى تنهل من المال كما لو كانت تنهل تبْناً ـ ذاك الجزءَ الحيَّ من ضمير كتّابِ أمّةٍ تموت أو تحتضر.

وحرصاً، أتمنّى زيادة صفحات الإبداع الأدبيّ بالمتميِّز، إذا كان نهرُ الإبداع ما زال يجري. فثمّة نقص في الكميّة وفي المستوى وفق ما أراه!(...).

محمد إبراهيم الحاج صالح (الرقة)

تصويب

(...) سرّنا كثيراً إصدار الآداب ملفاً عن المثقف العراقيّ والحصار (...). ولكنّ هناك خطأً مطبعياً في أحد أبيات القصيدة الملحقة بشهادتي، وهو ١٩٥٨ بدلاً من ١٢٥٨، فيصبح الصواب: «فحيرتي كما عَهِدْتَها لَمْ تَكُفَّ عن الصَّهيل منذ العام ١٢٥٨ حتى اليوم»(...).

علي الطائي (بغداد)